

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : المزائدة

٢٠١٥/٢٧١: رقم القضية:

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظيم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة
وأعضوية القضاة السادسة
باسل أبو عنزة، ياسين العبداللات، د. محمد الطراونة، حسين السكران

المعدون : -

4

1

1

• 8

لتحقيق العلامة:

بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٥ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنائيات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٤/١٠٠٣) بتاريخ ٢٠١٤/٣/٣١ والمتضمن : الحكم على كل واحد منهم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاثة سنوات والرسوم محسوبة لكل واحد منهم مدة التوقيف بعد الأخذ بالأسباب المخفة التقديرية .

طلاب قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقضه وإجراء المقتضى القانوني
لأسباب وتتأخص بالتالي :-

١. أخطأت المحكمة بمحاكمة الممذين بمثابة الوجاهي كونهم تغيروا بعذر مشروع ويقدمون مذكرة مشروعية تتمثل بتقارير طبية مرفقة مع لائحة التمييز .
٢. أخطأت المحكمة باستعجالها بإصدار الحكم مما حرمه من تقديم ببياناتهم الدفاعية ويوجد لديهم ببيانات دفاعية .
٣. أخطأت المحكمة بتطبيق القانون على وقائع فلم تبين الإسناد القانوني والأفعال التي أثارها الممذون والقرار مشوب بقصور بالتعليق والتسبيب .

وبتاريخ ٢٠١٥/٩/٩ تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً لكونه مقدماً على العلم ورده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

الـ رـ اـ رـ

بالتدعـيق والمـداوـلةـ نـجـدـ إـنـ الـنـيـاـبـةـ الـعـامـةـ لـدىـ مـحـكـمـةـ الـجـنـاـيـاتـ الـكـبـرـىـ
كـانـتـ قدـ أحـالـتـ الـمـتـهـمـينـ :-

- ١
- ٢
- ٣
- ٤

ليحاكموا لدى تلك المحكمة بالتهم التالية :-

١. جنائية هتك العرض بالتعاقب والتغلب على مقاومة المجنى عليه وفقاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات وبدلالة المادة (١٣٠/١) عقوبات لجميع المتهمين .

٢. جنائية السرقة بالاشتراك وفقاً للمادتين (٤٠/١ ب و ٧٦) عقوبات لجميع المتهمين .

٣. جنحة التهديد وفقاً للمادة (٧٥/أ) من قانون الاتصالات لجميع المتهمين .

٤. جنحة حمل أداة حادة وفقاً للمادة (١٥٦) عقوبات وبدلالة المادة (١٥٥) من القانون ذاته لجميع المتهمين .

نظرت محكمة الجنائيات الكبرى الدعوى وبعد أن استكملت إجراءات التقاضي أصدرت حكمها رقم (١٢١/١٢٣) تاريخ ٢٠١٤/٢/٢٣ وقررت فيه تجريم المتهمين جميعهم بجنائية هتك العرض وفقاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات والحكم على كل واحد منهم بالأشغال الشاقة المؤقتة أربع سنوات مع الرسوم والنفقات وتشديد العقوبة بحقهم وإضافة النصف عملاً بأحكام المادة (١٣٠/١) عقوبات لتصبح العقوبة ست سنوات مع الرسوم والنفقات محسوبة لهم مدة التوقيف وتخفيض العقوبة نظراً لإسقاط الحق الشخصي باعتبارها سبباً مخففاً تقديرياً بحق المتهمين لتصبح مدة ثلاثة سنوات والرسوم والنفقات محسوبة لهم مدة التوقيف وتنفيذ العقوبة الأشد بحقهم عملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات .

لم يرض المحكوم عليهم بهذا القرار فطعنوا فيه تمييزاً وأصدرت محكمة التمييز القرار رقم (٥٥٤/٢٠١٤/٥/٢٩) تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٩ والمتضمن نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لتمكين المتهمين من تقديم بيناتهم ودفعهم التي يدعون أنهم حرموا من تقديمها ومن ثم إصدار القرار المناسب .

بعد إعادة الدعوى إلى محكمة الجنائيات الكبرى اتبعت النقض واستكملت الإجراءات وأصدرت حكماً بمحاسبة الوجاهي بحق المميزين قضت فيه ما يلي :

١. عملاً بالمادتين (٢٣٦ و ١٧٨) من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهمين :-

أ.

ب.

عن الجرائم التالية :-

أ. جنحة وحيازة أداة حادة وفقاً للمادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات .

٢. جنائية السرقة بالاشتراك وفقاً للمادتين (١٤٠ و ٧٦) عقوبات .

- وذلك لعدم وجود الدليل القانوني المقنع بحقهما .

٢- عملاً بالمادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهمين :-

- ١

- ٢

عن جنحة حمل وحيازة أداة حادة المسندة إليهما لعدم وجود الدليل القانوني المقنع بحقهما .

٣ - عملاً بالمادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهمين جميعهم ()

أ من جنحة التهديد وفقاً للمادة (٣٧٥)

من قانون الاتصالات لجنحة التهديد وفقاً للمادة (٣٥٢) من قانون العقوبات .

و عملاً بالمادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهمين :-

أ -

ب -

ج -

د -

بجنحة التهديد وفقاً للمادة (٣٥٢) من قانون العقوبات ، و عملاً بالمادة ذاتها الحكم على كل واحد من المتهمين المذكورين سالفاً بالحبس مدة شهر واحد والرسوم لكل واحد منهم محسوبة لهم مدة التوقيف .

٤ - عملاً بالمادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهمين :

أ.

ب.

من جنحة السرقة بالاشتراك وفقاً للمادتين (١٤٠١/ب و ٧٦) عقوبات تصبح جنحة السرقة وفقاً للمادة (١٤٠٦/أوب) من قانون العقوبات و عملاً بالمادة (٤٠٦) من قانون العقوبات الحكم على كل واحد من المتهمين بالحبس مدة سنة واحدة مع الرسوم والمصاريف لكل منها محسوبة لهما مدة التوقيف .

ونظراً لإسقاط المشتكى لحقه الشخصي عن المتهمين الأمر الذي تعتبره المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً لذلك و عملاً بالمادة (١٠٠) من قانون العقوبات قررت المحكمة تخفيف العقوبة المقررة بحق المتهمين لتصبح الحبس مدة ستة أشهر مع الرسوم والمصاريف محسوبة لها مدة التوقيف .

٥ - عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهمين :-

- أ.
- ب.
- ج.
- د.

بجنائية هتك العرض بالعنف والتغلب على مقاومة المجنى عليه وفقاً للمادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (١/٣٠١) من القانون ذاته .

وعطفاً على ما جاء في قرار التجريم والإدانة قررت المحكمة ما يلي :-

١ - عملاً بالمادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات الحكم على المجرمين :-

- أ.
- ب.
- ج.
- د.

بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة أربع سنوات مع الرسوم والنفقات لكل منهم محسوبة لهم مدة التوقيف .

ونظراً لتوافر شروط المادة (١/٣٠١) من قانون العقوبات المتمثلة بالتغلب على مقاومة المجنى عليه من قبل أكثر من شخص فتقرر المحكمة تشديد العقوبة بحقهم لذلك و عملاً بالمادة (١/٣٠١) عقوبات قررت المحكمة إضافة النصف إليها لتصبح عقوبة كل واحد من المجرمين ست سنوات مع الرسوم والنفقات محسوبة لهم مدة التوقيف .

ونظراً لـإسقاط المشتكى لحقه الشخصي عن المتهمين الأمر الذي تعتبره المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً لذلك وعملاً بالمادة (٩٩) من قانون العقوبات قررت المحكمة تخفيض العقوبة المقررة بحق المجرمين ا (لتصبح الحبس ستين وثمانية أشهر مع الرسوم والمصاريف محسوبة لكل منهم مدة التوقيف).

٤- عملاً بالمادة (٧٢) من قانون العقوبات تنفيذ أشد العقوبات المقررة بحق المجرمين :-

- أ.
- ب.
- ج.

وهي الحبس مدة ستين وثمانية أشهر مع الرسوم والمصاريف لكل منهم محسوبة لهم مدة التوقيف .

لم يرضِ المتهمون بهذا الحكم فطعنوا فيه تمييزاً للمرة الثانية .

ودون البحث بأسباب التمييز يتبين أن الممميزين تقدموا بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر بحقهم عن محكمة الجنائيات الكبرى بمثابة الوجاهي .

وحيث سبق للممميزين أن تقدموا بتمييز سابق وهذا الطعن للمرة الثانية فإنه يتبعه تقديم معاذرة مشروعة تبرر غيابهم عن المحاكمة بعد النقض لغایات قوله شكلاً كما تنص المادة (٤/٢٦١) من الأصول الجزائية .

وحيث إن الممميزين أرفقا تقارير طيبة كمعاذرة مشروعة للفياب وبالرجوع إلى تلك التقارير نجد التالي :-

١. إنها صادرة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٨ ومنها ما ينصح بالاستراحة لمدة (٤٨) ساعة ومنها (٢٤) ساعة ولمدة يوم واحد.

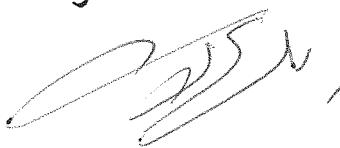
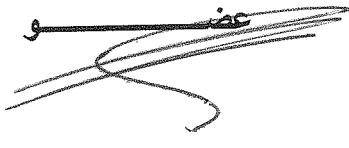
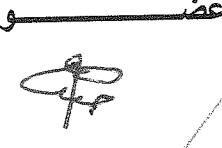
٢. تضمنت ألم بأسفل الظهر وألم بالساقين والآخر انفلونزا والآخر ارتفاع بدرجة الحرارة والآخر آلام في العين اليمنى.

وحيث تغيب المتهمون بجلسة ٢٠١٤/١٢/١٨ التي جرت محاكمتهم بمثابة الوجاهي وقد تفهموا موعدها وبحضور وكيلهم ثم رفعت الجلسة إلى يوم ٢٠١٤/١٢/٣١ الذي صدر فيه الحكم أي ما يقارب ثلاثة عشر يوماً ومرة الاستراحة لهم لا تتجاوز يومين.

وعليه وعلى ضوء ذلك فإن محكمتنا تجد إن هذه المصادفة العجيبة لمرض الطاعنين بالوقت ذاته وقد كان بإمكان وكيلهم أو هم بمراجعة المحكمة بعد مضي مدة الاستراحة فإن محكمتنا لا تقنع بهذه المغذرة ولا تقبلها كمغذرة مشروعة وبالتالي فإن المميزين لم يثبتوا أن غيابهم عن المحاكمة بعد النقض كان لمغذرة مشروعة فإنه يتغير رد هذا التمييز شكلاً.

لذلك نقرر رد التمييز شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٧ شعبان سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٦/٤

عضو نائب الرئيس	عضو نائب الرئيس	عضو 
عضو 	عضو 	

رئيس الديوان

دقق غ. ع